التاريخ: 2019/6/17

السادة/ شركة بورصة الكويت للأوراق المالية المحترمين

تحية طيبة وبعد؛

الموضوع: إفصاح عن حكم قضائي

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، تود شركة كي جي ال لوجستيك (ش.م.ك.ع) الافصاح عن الحكم الصادر بتاريخ 2019/6/16 من محكمة الاستئناف في الاستئنافين رقمي 11 و2017/23 إداري أفراد وعقود/1 وذلك بحسب نموذج الافصاح عن الدعاوي القضائية المرفق، علماً بأنه جاري إستكمال الإجراءات القانونية بخصوص الطعن على الحكم الصادر في تلك الدعوى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام؛

د. جعفر محمد علي

رئيس مجلس الإدارة

شركة كي جي إل لوجستيك ش.م.ك.ع.
KGL Logistics K.P.S.C. ③

نسخة إلى: هيئة أسواق المال.

نموذج الإفصاح عن الدعاوي القضائية

التاريخ	2019/6/17
اسم الشركة المدرجة	شركة كي جي ال لوجستيك
رقم القضية	الاستئنافين رقمي 11 و2017/23 إداري أفراد وعقود/1
موضوع القضية	في الدعوى الأصلية المرفوعة من الشركة التابعة بطلب إلغاء القرار الإداري رقم (م.م.ك/م.ع/261-2016) الصادر من مؤسسة الموانئ الكويتية بسحب مساحة قدرها (523,970)م2 المخصصة للشركة التابعة وإزالة غصب مساحة قدرها (476,030)م2 بمنطقة ميناء عبدالله بحسب ما جاء بالقرار المطعون عليه. في الدعوى الفرعية المرفوعة من مؤسسة الموانئ الكويتية بطلب إخلاء المساحات المذكورة أعلاه.
تاريخ الحكم	2019/6/16
المحكمة التي أصدرت الحكم	محكمة الاستئناف
أطراف الدعوى	1-شركة كي جي ال للمناولة (شركة تابعة). 2-وزير المواصلات بصفته. 3-مدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية بصفته.
الحكم الصالح	مؤسسة الموانئ الكويتية
منطوق حكم أول درجة	حكمت المحكمة أولاً: في الدعوى الأصلية بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً. ثانياً: في الدعوى الفرعية بقبول الطلب الأول شكلاً وفي الموضوع بإلزام الشركة المدعى عليها فرعياً بإخلاء مساحة قدرها (523,970)م2 بما عليها من مباني ومنشآت بمنطقة ميناء عبدالله وتسليمها لمؤسسة الموانئ الكويتية خالية من الشواغل والأشخاص وبحالتها الراهنة، وبعدم إختصاص المحكمة ولائياً بالطلب الثاني على النحو الوارد بالأسباب وألزمت المدعية أصلياً بالمصروفات ومبلغ عشرين دينار مقابل أتعاب المحاماة.
منطوق حكم الإستئناف	حكمت المحكمة :- بقبول الاستئنافين وطلبات التدخل شكلاً، وبتعديل الحكم المستأنف ليكون بقبول الدعويين الأصلية والفرعية شكلاً، وبالزام شركة كي جي ال للمناولة بإخلاء المساحتين أولهما مقدارها (523970م2) فقط خمسمائة وثلاثة وعشرين ألف

	وتسعمائة وسبعين متراً مربعاً، وثانيهما (476030م2) فقط أربعمائة وستة وسبعين ألف وثلاثين متراً مربعاً، بإجمالي مليون متر مربع بمنطقة ميناء عبدالله مما عليها من مباني منشآت وتسليمهما إلى مؤسسة الموانئ الكويتية خاليتين من الشواغل والأشخاص بحالتهما الراهنة – وتأييده فيما عدا ذلك – والزمت الشركة المستأنف ضدها في الاستئناف الأول – المستأنفة في الاستئناف الثاني– المصروفات ومبلغ ثلاثين دينار مقابل أتعاب المحاماة.
منطوق حكم التمييز	لا ينطبق
الأثر المتوقع على الشركة نتيجة الحكم	يتعذر قياسه في الوقت الراهن، حيث أن هذا الحكم قابل للإلغاء وجاري الطعن عليه من الشركة التابعة أمام محكمة التمييز لكونه مشوب بالبطلان لصدوره من دائرة فاقدة للصلاحية ولعدم إختصاصها بنظر الدعوى فضلاً عن إنتفاء صفة مدير مؤسسة الموانئ في رفع الدعوى ولغيره من الأسباب الأخرى.